

كشف الرموز

[82] [ومن لا وصي له فالحاكم ولي تركته . (الخامس) في الموصى به : وفيه أطراف :
(الأول) في متعلق الوصية : ويعتبر فيه الملك ، فلا تصح بالخمير وبآلات اللهو . ويوصى بالثلث
فما نقص . ولو أوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبطل في الزيادة ، فإن أجاز الورثة بعد
الوفاة صح . وإن أجاز بعض الورثة صح في حصته . وإن أجازوا قبل الوفاة ففي لزومه قولان ،
المروي : اللزوم .] قال : كتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد عليه السلام : رجل كان
وصى رجل ، فمات وأوصى إلى رجل ، هل يلزم الوصي وصية الرجل الذي كان هذا وصيه ؟ فكتب عليه
السلام : يلزمه بحقه إن كان له قبله حق إن شاء الله (1) . وفي الاستدلال بهذا ضعف ، لأنها
مشملة على المكاتبة ، ولفظها غير دال على محل النزاع . وقال المفيد : لا يجوز له ذلك ،
وعليه المتأخر وشيخنا ، وهو أشبه ، لأنه عقد ثان (ثابت خ ل) يحتاج إلى دليل ثان ، فمع
الفحص وعدم الوقوف عليه ، يجب القول بامتناعه . " قال دام ظله " : وإن أجازوا قبل الوفاة ،
ففي لزومه قولان ، المروي اللزوم . أقول : اختلف الشيخان في هذه المسألة ، قال المفيد وسار :
إن لهم الرجوع واختاره المتأخر ، مستدلاً بأنها إجازة في غير ما يستحقونه فلا تلزم .
(1) الوسائل باب 70 حديث 1 من كتاب الوصايا .